ساهمت بدور فعال في النهوض بالمجتمع لاسيما في مرحلة ما قبل النفط

المرأة .. أساس المجتمع وشريكة في التنمية والتطور الحضاري ورؤية «كويت 2035»

تمضي المرأة الكويتية بثبات ودأب حقيقيين قدما في تبوؤ دورها الكامل ومكانتها اللائقة بها في دولة الكويت على طريق التنمية والتطور الحضاري باعتبارها أساس المجتمع وشريكة الرجل في التنمية والتطور الحضاري ورؤية "كويت جديدة 2035".

وقطعت المرأة الكويتية خطوات واسعة في شتى ميادين الشأن العام والمناصب الريادية والقيادية والثقافة والاقتصاد والسياسة والقضاء والتنمية والإدارة وغيرها وسجلت بحق صفحات ناصعة من الإنجازات التي كللت نضالها الطويل لنيل حقوقها كاملة.

وإذ تعتبر مكانة المرأة في أي مجتمع معيارا حقيقيا لمدى تطوره الحضاري فإن نضال المرأة الكويتية لم يأت وليد المصادفة إنما ثمرة مسيرة طويلة استمرت عشرات السنوات من المطالبات والجهود كللت عام 2005 بإقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية.

وفي عودة تاريخية موجزة إلى ماضي الكويت فقد ساهمت المرأة الكويتية بدور فعال في النهوض بالمجتمع الكويتي لاسيما في مرحلة ما قبل النفط إذ أدارت وبنجاح شؤون أسرتها الصغيرة واقتصادها عند غياب رب المنزل أشهرا طويلة في رحلة الغوص بحثا عن الرزق.

وانخرطت بعدها المراة في معاهد العلم والتحقت بالوظائف الحكومية وغيرها ولايمكن نسيان دورها إبان الغزو العراقي الغاشم إذ انضمت المرأة وشاركت في التظاهرات المندد بالغزو والمطالبة بعودة الحكومة الشرعية بعد يومين فقط من بدء الاحتلال.

وبسبب مواقفها المشرفة ومقاومتها الباسلة للاحتلال الغاشم تعرضت المرأة الكويتية إلى أبشع أنواع التعذيب والأسر حيث سطرت أروع القصص في البطولة والاستشهاد دفاعا عن الوطن ما دفع بالمشاركين في مؤتمر جدة أكتوبر في عام 1990 إلى الاجماع بالمطالبة بإعطائها حقها ومساواتها مع الرجل.

وإيمانا بأهمية مشاركة المرأة الكويتية في اتخاذ القرار على كل المستويات في أجهزة الدولة وسلطاتها الثلاث فقد دخلت المرأة في عام 2005 للمرة الأولى ضمن التشكيل الوزاري في البلاد ولا ننسى دخولها في عضوية مجلس الأمة والمجلس البلدي وغير ذلك.

كما شغلت العديد من المراتب القيادية فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة جامعة وسفيرة وتم انتخابها شعبيا لعضوية مجلس الأمة علاوة على خوضها تجارب ناجحة في القطاع الخاص حتى تمكنت من حجز مواقع متقدمة إقليميا ودوليا بترؤسها وادارتها لشركات اقتصادية عملاقة وصنفت من بين أقوى الشخصيات العالمية.

وتوالت نجاحات المرأة الكويتية في السلطة القضائية منها وكيل نيابة في إدارة الخبراء والتحقيقات العامة مما يؤكد كفاءتها في هذا الجانب خصوصا أن الدستور الكويتي ساوى بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات.

واستمرت المرأة الكويتية في خوض غمار العملية السياسية في البلاد إذ أصبح وجود المرأة في التشكيل الوزاري أمرا ضروريا فلم يخل تشكيل وزاري منذ عام 2006 حتى عام 2022 من وجود وزيرة أو اثنتين ضمن أي حكومة.

وفي عام 2021 أصدر وزير الدفاع الكويتي حينها قرارا يقضي بالسماح للنساء الكويتيات بالالتحاق بالخدمة في الجيش الكويتي وكان القرار الأول من نوعه في تاريخ الكويت علما بأنه اقتصر على السماح لهن بالعمل في التخصصات المدنية كما نص على عملهن في المرحلة الحالية على مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.

وكانت الكويت وقعت في عام 1994 اتفاقية حقوق المرأة "سيداو" الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي جاءت منسجمة مع الدستور الكويتي وتنص على تحقيق المساواة والاعتراف بكيان المرأة تجسيدا لأهميتها في المجتمع.

وبهذا الشأن جاءت كلمة امير الكويت الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه أمام تجمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك عام 2015 وأكد فيها التزام دولة الكويت بتنفيذ هذه الخطة والتي يتمحور الهدف الخامس من اهدافها حول تمكين المرأة.

واعتبر الشيخ صباح الأحمد رحمه الله تمكين المرأة جزءا من خطة "كويت جديدة 2035" إذ عمل "مركز دراسات وأبحاث المرأة" وبالتعاون مع "الأمانة العامة للتخطيط والتنمية" و"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة" و"منظمة الأمم المتحدة لتمكين المرأة" خلال السنوات الأربع الأخيرة على تحقيق الهدف الخامس عبر تدريب النساء في مناصب قيادية مختلفة وتعزيز دورهن في القطاع الخاص.

وعلى سبيل المثال لا الحصر في مسيرة المرأة الكويتية نذكر هنا تجربتها في ميدان الصحافة والإعلام التي أثبتت فيها حضورها وبصمتها فيها رغم كل التحديات والمصاعب.

وبهذا الشأن قالت رئيسة مركز دراسات وبحوث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت الدكتورة لبنى القاضي لـ"كونا" أول أمس الجمعة إن للمرأة دورا إعلاميا وصحفيا بارزا في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وتعد وتدير برامج إذاعية وتلفزيونية مهمة ولديها بصمة صحافية في التقارير والمواد الإعلامية بكل مهنية ومصداقية معربة في الوقت ذاته عن ضرورة تسليط المزيد من الضوء على دورها الإعلامي مثل بقية المجالات التي تعمل بها المرأة.

وأضافت القاضي أن "المجال الإعلامي مهم إذ يشكل ويعكس الرأي العام ووجود المرأة فيه ضروري فالمرأة تعطي رأيا دقيقا وأكثر عمقا ولا ينبغي اختصار دور المرأة الإعلامي بالمجال الاجتماعي بل أيضا يجب توسيعه إلى مجالات الاقتصاد والبيئة والسياسة وكل القضايا البارزة في الساحة".

ولفتت إلى ضرورة زيادة نسبة حضور ومشاركة المرأة في المجال الإعلامي وتحقيق الشراكة الفعلية بين الرجل والمرأة وصولا إلى نظرة أكثر شمولية وعدالة للمشهد الإعلامي بل على الرجل دعم المرأة وتشجيعها باعتبارها شريكته في القضايا المطروحة على الساحة.

المرأة الكويتية اعتلت مناصب كثيرة ووصلت إلى البرلمان ومنصب الوزير

تتمات

ولي العهد

بلدي الصغير بحجمه الجغرافي، الكبير بطموحاته، المحصن بوفاء وولاء شعبه الاصيل ومبادئه، إلى الدفع بالسلم والعمل الانساني بالتعاون الاخوي مع الأشقاء والأصدقاء

وأكد سموه أن "قمة جدة" تأتي في ظل ظروف وتحديات استثنائية تمر بها المنطقة منها سياسية واقتصادية وأمنية متعددة ومتسارعة أصبحت تتطلب منا جميعا المزيد من التشاور والتنسيق والتعاون والتفاهم لمواجهتها عبر بناء تصورات واضحة ومعلنة سعيا لتحقيق غاياتنا المشتركة ولتعزيز متطلبات الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم ولهذا التجمع المبارك لدول الخليج العربية الشقيقة وحليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الامريكية الصديقة بشكل خاص،ولدول عربية شقيقة نجتمع معها وتجمعنا بها رؤى مشتركة ووحدة مصير وأمن شامل وهي المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة وجمهورية مصر العربية الشقيقة وجمهورية العراق الجار الشقيق.

ورحب سموه بالرئيس جو بايدن رئيس الولايات المتحدة الامريكية الصديقة ترحيبا اخويا خاصا لزيارته التاريخية والاولى لمنطقة الشرق الأوسط ومشاركته الكريمة في أعمال القمة الاستراتيجية،مستذكراً سموه بكل فخر واعتزاز ما وصلت إليه العلاقات المشتركة بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة الامريكية الصديقة من إنجازات ملموسه في مختلف المجالات وما يعكسه ذلك من عامل محفز لمواصلة جهودنا لدعم المصالح الاستراتيجية بين الجانبين.

وأضاف سموه "وهنا لا يسعنا إلا أن نستذكر قيادة وشعبا ببالغ التقدير والعرفان الدور البارز الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية قيادة وحكومة وشعبا في التصدي للعدوان ورد الطغيان في ملحمة لن ينساها التاريخ جنبا إلى جنب مع إخواننا دول مجلس التعاون وعلى رأسهم الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية والدول العربية الشقيقة والصديقة وكافة الشعوب المحبة للحرية والسلام في عملية تحرير دولة الكويت من غزو النظام العراقي الغاشم البائد عام 1990.

وقال سموه تفتخر دولة الكويت بانتمائها إلى هذا التجمع المبارك ألا وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبما حققه هذا الكيان الاخوي المتين من إنجازات مشهودة ولسنوات عديدة تزيد عن عقود اربعه عبر فيها الاشقاء الاعضاء في مجلس التعاون بلحمة الدم والنسب والدين ووحدة المصير الى بر الامان محققين النهضة والإزدهار لشعوبها متضامنين في قضاياها المشتركة ومتفاهمين برؤية وعمل مشترك مسطرين نموذجا راقيا في الإتفاق والإختلاف دون الخلاف اوفياء لوطنهم محبين لشعوبهم ليصلوا بذلك إلى احترام العالم اجمع لهم ولشعوبهم.

وأضاف سموه "أؤكد وبكل ثقة على أننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ماضون في مساعينا الحميدة نحو تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية الصديقة وذلك استنادا إلى إيماننا المطلق بضرورتها وأهميتها في ظل احداث تستوجب الإتحاد والتكامل والتقارب لا التباعد والتجمع لا الإنفراد والتكاتف لا الإنعزال.

وأردف سموه "نتابع عن كثب مستويات التعاون الخليجي الامريكي والتي شهدت نموا متميزا يدفعنا إلى مواصلة بحث سبل تطويرها للارتقاء بمقومات التعاون الخليجي الامريكي على كافة الاصعدة والمجالات،وفي هذا الصدد فإننا في دول مجلس التعاون نأمل بأن تكون هذه القمة بداية انطلاقة جديدة لمعالجة قضايا المنطقة التي استغرقت عقودا طويلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية داعين للعمل على إنجاح مسيرة السلام الدائم والشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ودعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ودعا سموه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع دولنا والعالم أجمع بما يساهم في جعل منطقة الخليج والشرق الإوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل فضلا عن أهمية مواصلة العمل المشترك نحو التصدي للهجمات الإرهابية ضد المناطق المدنية والمرافق الحيوية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والحد من تهديد أمن الملاحة والممرات البحرية.

وثمن سموه جهود الأشقاء في اليمن وعلى رأسهم مجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له ،مؤكدا على الدع الكامل لجهودهم نحو تحقيق الأمن والإستقرار في اليمن.

وقال سموه يحدونا الأمل بأن تتضافر الجهود لمعالجة الأوضاع المأساوية التي تمر بها منطقتنا وعلى وجه الخصوص التطورات في العراق وسوريا وليبيا ولبنان وأفغانستان وغيرها من القضايا الإقليمية التي لا تزال تلقي بضلالها على استقرار الامن الإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بالإزمة الروسية الأوكرانية ،فقد أكد ممثل سمو الأمير موقف البلاد المبدئي القائم على مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة واحترام القانون الدولي المبني على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

ونقل سموه ،تحيات سمو أمير البلاد المفدى الشيخ نواف الأحمد للحضور وتمنيات سموه للقادة والزعماء المشاركين بالقمة بالتوفيق والسداد وللقمة الميمونة كل النجاح.

وخلص سموه إلى القول "ينبغي أن نستشعر النعم التي أنعم الله بها علينا تحت الأرض وفوقها وأهمية المحافظة عليها".

وكان سموه بدأ كلمته بجزيل الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ،وإلى حكومة وشعب المملكة الشقيقة على حسن الإستقبال وكرم الضيافة والإعداد المتميز لإستضافة هذه القمة الرابعة والهامة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وصديقتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجمعنا بها علاقات تاريخية وروابط عميقة ومصالح استراتيجية مشتركة.

قمة جدة

توليها الولايات المتحدة الأمريكية لشراكتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأنها تقف على أهبة الاستعداد للعمل جماعيا مع أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لردع ومواجهة جميع التهديدات الخارجية لأمنهم وضد أي تهديدات للممرات المائية الحيوية خاصة باب المندب ومضيق هرمز.

وقال البيان ان القادة أكدوا دعمهم لضمان خلو منطقة الخليج من كافة أسلحة الدمار الشامل مؤكدين مركزية الجهود الدبلوماسية لمنع إيران من تطوير سلاح نووي وللتصدي للارهاب وكافة الأنشطة المزعزعة للأمن والاستقرار.

ولفت البيان الى اشادة القادة بالتعاون القائم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية في دعم أمن واستقرار المنطقة وممراتها البحرية مؤكدين عزمهم على تطوير التعاون والتنسيق بين دولهم في سبيل تطوير قدرات الدفاع والردع المشتركة إزاء المخاطر المتزايدة لانتشار أنظمة الطائرات المسيرة والصواريخ المجنحة وتسليح الميليشيات الإرهابية والجماعات المسلحة بما في ذلك ما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن.

وقال البيان ان القادة بحثوا السبل الكفيلة بتكثيف التعاون المشترك في سبيل تعزيز الردع والقدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير التكامل والاندماج في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي وقدرات الأمن البحري ونظم الإنذار المبكر وتبادل المعلومات.

واشار البيان الى ترحيب القادة بإنشاء "قوة المهام المشتركة 153" و"قوة المهام المشتركة 59" واللتان تعززان الشراكة والتنسيق الدفاعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقيادة المركزية الأمريكية بما يدعم رصد التهديدات البحرية ويطور الدفاعات البحرية عبر توظيف أحدث المنظومات والتقنيات.

فيما نقل البيان عن الرئيس الامريكي جو بايدن تقديره لتبرع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمئة مليون دولار لدعم شبكة مستشفيات القدس الشرقية والتي تقدم الرعاية الصحية الضرورية والمنقذة للحياة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

وذكر البيان ان القادة اكدوا ما تتميز به علاقاتهم من شراكة تاريخية وأهمية استراتيجية مشددين على عزمهم المشترك للبناء على ما توصلت إليه القمم السابقة من إنجازات لتعزيز التعاون والتنسيق والتشاور بين دولهم في كافة المجالات.

وقال البيان ان القادة استذكروا القمم الخليجية – الأمريكية السابقة المنعقدة في "كامب ديفيد" في مايو 2015 وفي الرياض في أبريل 2016 وكذلك في الرياض في مايو 2017 مؤكدين حرصهم على استمرار عقد القمم الخليجية الأمريكية سنويا.

واختتمت القمة أعمالها أمس السبت برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان بحضور قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والأردن ومصر والعراق.

وأكد الأمير محمد بن سلمان في كلمته أن المنطقة والعالم تواجه تحديات مصيرية تستدعي مواجهتها بتكثيف التعاون المشترك في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم على احترام سيادة الدول وقيمها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام استقلالها وسلامة أراضيها.

وأشار إلى أن اكتمال منظومة الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب ايجاد الحلول السياسية الواقعية للأزمات لاسيما في سوريا وليبيا بما يكفل إنهاء معاناة شعبيهما.

وأضاف "ستقوم المملكة بدورها في هذا المجال حيث أنها أعلنت عن زيادة مستوى طاقتها الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميا وبعد ذلك لن يكون لدى المملكة أي قدرة إضافية لزيادة الإنتاج" مبينا ان مستقبل الطاقة الذي ننشده يتطلب تبني رؤية واضحة وأولويات لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار وترتكز على الاحترام المتبادل بين دول المنطقة وتوثق الأواصر الثقافية والاجتماعية المشتركة ومجابهة التحديات الأمنية والسياسية نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ودعا الأمير محمد إيران باعتبارها دولة جارة يربطنا مع شعبها روابط دينية وثقافية إلى التعاون مع دول المنطقة لتكون جزء من هذه الرؤية من خلال الالتزام بالشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

وأعرب عن التفاؤل بأن تؤدي هذه القمة إلى وضع الإطار الشامل لمرحلة جديدة نبعث فيها الأمل لشباب وشابات المنطقة لمستقبل مشرق تمكنهم فيه من تحقيق آمالهم ويقدمون للعالم رسالتنا وقيمنا النبيلة التي نفتخر بها ولن نتخلى عنها متمنيا من العالم احترامها كما يتم احترام القيم الآخرى بما يعزز شراكتنا ويخدم المنطقة والعالم.

من ناحيته شدد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد على أننا «لن ندخر جهدا لضمان التدفق المستمر لإمدادات الطاقة».

وأضاف خلال كلمته في قمة جدة أن ميثاق الأمم المتحدة يوفر فرصا لحل النزاعات ويجنب العالم الحروب، مشيرا إلى أنه «لا أمن ولا استقرار دون إنهاء النزاعات وتحقيق التنمية».

من جهته أكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى أن الشرق الأوسط يعاني من ظروف سياسية وأمنية صعبة.

وأشار خلال كلمته في قمة جدة للأمن والتنمية إلى ضرورة تكريس الشراكة الاستراتيجية بين دولنا والولايات المتحدة

من جانبه طرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خطة من 5 نقاط لمواجهة أزمات المنطقة.

وقال السيسي في كلمته خلال افتتاح قمة جدة للأمن والتنمية إن الوقت قد حان لكي تتضافر جهودنا المشتركة لوضع حد للصراعات والحروب الأهلية في منطقتنا.

وشدد السيسي على أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ.

بدوره أكد الرئيس الاميركي جو بايدن أن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بنشر التوترات في المنطقة.

وأضاف خلال كلمته في افتتاح قمة جدة للأمن والتنمية أن بلاده لن تترك فراغا في المنطقة لصالح روسيا والصين وإيران.

وزير الصحة

مصطفي رضا والوكيل المساعد لشؤون الادوية والتجهيزات الطبية بالتكليف المهندسة فرح دشتي ومدير ادارة الرقابة والتفتيش في مكتب الوزير الدكتور هاشم الهاشمي

واطمأن الوزير خلال الاجتماع على المخزون الاستراتيجي للادوية،والمستلزمات الطبية وسبل تعزيز وإدامة هذا المخزون بحسب معايير التخزين وانظمة الجودة والسلامة العالمية

وتناول الاجتماع استعراض آليات تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بحاجتها من الادوية والمستلزمات الطبية والاجراءات المتعلقة بحوكمة صرف الادوية والرقابة عليها. واستمع الوزير في هذا الصدد الى شرح تفصيلي حول الاجراءات التي تم تفعليها بهذا الشأن والتحديات التي تواجه القطاع.

ستاندرد آند بورز

النفط في الموازنة إلى ما بين 75 و80 دولارا للبرميل بما يسمح للحكومة بإعادة ضخ السيولة في صندوق الاحتياطي العام المستنفد سابقا وتغطية العجز المالي في 2024 وجزء من العجز المتوقع في 2025.

وافترضت تبني السلطات تدابير لتنويع مصادر التمويل على مدى العامين القادمين حيث لايتكرر مأزق التمويل المالي السابق واستنفاد السيولة في صندوق الاحتياطي العام حتى لو انخفضت أسعار النفط إلى ما دون المستويات الحالية.

وأشارت إلى إمكانية تخفيض التصنيف السيادي إذا لم يتم الاتفاق على ترتيبات تمويل شاملة ومستدامة خلال السنوات الثلاث المقبلة إذ أن التوترات بين السلطتين تجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية أو تمرير قانون الدين العام. وأكدت "ستاندرد آند بورز" إمكانية رفع التصنيف إذا نجحت الحكومة في تنفيذ حزمة إصلاح هيكلي شاملة تستهدف تحسين آليات تمويل الموازنة العامة وتنويع الاقتصاد وتقليل العجز غير النفطي و"هذا السيناريو غير مرجح خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة". وأضافت أن البلاد تواجه احتياجات تمويلية محدودة حتى 2025 وذلك بعد سدادها في مارس الماضي 3ر5 مليار دولار أمريكي قيمة الشريحة الأولى من السندات الدولية مبينة أن نسبة الدين العام للحكومة تبلغ نحو 3ر5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتبرت "ستاندرد آند بورز" أن اقتصاد الكويت لا يزال معتمدا إلى حد كبير على القطاع النفطي الذي يمثل نحو 90 في المئة من الصادرات والإيرادات الحكومية ونحو 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكرت أن هذه النسبة ستكون أعلى إذا ما أخذت الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالقطاع النفطي في الحسبان لذا فإن الكويت تستفيد بشكل خاص من التطورات التجارية المواتية حاليا متوقعة أن يبلغ متوسط أسعار النفط 102 و85 و55 دولارا للبرميل خلال 2022 و2023 و2024 على الترتيب.

وقالت إن "إنتاج النفط الكويتي ارتفع تماشيا مع الرفع التدريجي بحسب اتفاق "أوبك بلس" ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 4ر2 مليون برميل يوميا في 2021 متوقعة أن يرتفع إلى 75ر2 مليون برميل يوميا العام الحالي و3 ملايين برميل في 2023". وأكدت أن المخاطر المحلية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" تراجعت بشكل فعال إذ قامت الكويت بتطعيم ما يقرب من 85 في المئة من السكان وتم رفع جميع القيود الداخلية بما يدعم النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي.

النواف

حال ثبوت أي إخلال بالإجراءات، فستتم محاسبة المقصرين.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن القضية الآن في عهدة النيابة العامة وسوف تتخذ الوزارة إجراءاتها بعد الانتهاء من إجراءات النيابة حيث جهة الاختصاص.

الإعلام

عمل النشر بمختلف أنواعه.

وأوضحت مراد أن كتاب «كشف المتواري في صحيح البخاري» سبق وأن صدر قرار بمنعه منذ عام 2018 من لجنة رقابة الكتب لما يحتويه من إساءات للثوابت الدينية، لافتة إلى ان الوزارة لن تألو جهداً في محاسبة اي تقصير أو اهمال في تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لعملية النشر.

وأضافت أن فرق التفتيش والتدقيق التابعة لوزارة الاعلام تقوم بمتابعة كل ما ينشر في المكتبات العامة ومراكز البيع، واحالة من لم يلتزم بالقرارات والقوانين الى الجهات المختصة.